

"سبل تنظيم العلاقة بين الضفة الغربية وقطاع غزة"

الحضور مع حفظ الألقاب: فدوى الشاعر، ممدوح العكر، جمال زقوت، عبدالرحيم ملوح، أيمن دراغمة، عبد الرحمن أبو عرفة، عبد القادر الحسيني، زهيرة كمال، حسن أبو لبدة، تقيدة الجرباوي، خالدة جرار، طالب عوض، صالح رأفت، داود تلحامي.

الحضور من "مفتاح": حنان عشراوي، ليلي فيضي، ميساء هندية، ناهد أبو سنية، موسى قوس، بيسان أبو رقطي.

تعتبر المرحلة الفلسطينية الراهنة من أسوأ المراحل التي تمر بها العلاقة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تتمثل بحالة الانقسام عقب الحسم العسكري الحمساوي وإصرار الحركة على الإمساك بزمام السلطة وإدارة كافة المجالات الحيوية فيه، بما واكبه من انحسار السلطة المركزية التي انحصر دورها في دفع الرواتب للغالبية العظمى من العاملين في القطاع الحكومي. و من هنا، طرحت العديد من الاقتراحات والرؤى بخصوص تنظيم العلاقة بين الجناحين، هدفت هذه الجلسة لمناقشة بعضها.

طبيعة العلاقة ما بين جناحي الوطن

تمتاز العلاقة بين الضفة الغربية وقطاع غزة بوجود اختلافات على ثلاثة مستويات: سياسية واجتماعية واقتصادية، تبعا للمراحل التاريخية التي عاشتها المنطقتين، حيث كان قطاع غزة مرتبطاً قبل الاحتلال الإسرائيلي مع مصر وقوانينها، في حين ارتبطت الضفة مع الأردن وقوانينها المختلفة. ومع انه خلال فترة الاحتلال، جرى ردم الهوية الجغرافية والسياسية بينهما إلا أن الهوات الاقتصادية والاجتماعية ما زالت قائمة.

أخفقت 10 سنوات من حكم السلطة الوطنية الفلسطينية منذ عام 1994 في ردم الفجوة ما بين النظامين القائمين في كل من الضفة وغزة وتوحيدهما، حيث كان تركيز السلطة على قطاع غزة وبخاصة في المجالات الاجتماعية لمعالجة البطالة العالية هناك.

وتجسد الواقع المختلف بين رتتي الوطن في غياب العلاقة السلسة والمستمرة والموحدة بين الوزارات في الضفة والقطاع، وما ترتب عنه من غياب للتوازن في التوظيف، حيث أن أكثر العاملين في الوزارات المختلفة، باستثناء وزارة التربية والتعليم، تواجدت في قطاع غزة، حيث هناك 60 ألف من العاملين في الأمن مقارنة مع 30 ألف في الضفة، كما أن عدد العاملين في وزارة الخارجية في غزة اكبر من العاملين في الضفة بكثير.

كما تمثل الواقع المختلف بين المنطقتين بانفصال القوانين الاقتصادية وإدارة الأراضي وانعدام التجانس في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هذا مع العلم أن الخصوصية لا تنحصر فقط بين الضفة وغزة، حيث لكل موقع من مواقع تواجد الشعب الفلسطيني خصوصيته المعينة مثل الشعب الفلسطيني داخل 48 أو في الأردن أو لبنان أو سورية أو باقي أماكن اللجوء. كما أن الشعوالمغيرات في ينحصر بين غزة والضفة وإنما هناك فجوة ما بين شمال وجنوب الضفة. ولفهم طبيعة المتغيرات في المجتمع الفلسطيني لا ينبغي إغفال دور فشل مشروع التسوية وعدم حسم وسائل الكفاح لتحقيق المشروع الوطني. كما أن الحصار على غزة كان مفروضاً حتى قبل سيطرة حماس على القطاع.

الفصل مشروع إسرائيل بالأساس

تجدر الإشارة إلى أن الفصل ما بين غزة والضفة هو بالأساس مشروع إسرائيلي ومن المنظرين له رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أريئيل شارون الذي أراد تقسيم الوطن الفلسطيني إلى عدة تجمعات تدار من قبل قيادات محلية.

سيناريو تعزيز الوضع الراهن

للخروج من الأزمة الراهنة هناك من يعتقد أن المخرج يكمن في إقامة حكومتين محليتين إحداهما في غزة وأخرى في الضفة تشكلان إدارة ذاتية محلية موسعة الصلاحيات لكل منهما تحت إشراف حكومة مركزية تكون مسئولة عن إدارة القضايا الرئيسية السيادية. وفي ذات الوقت، العمل على إيجاد علاقة سياسية متكافئة بين الإدارتين تصل إلى درجة تكوين فيدرالية. علماً أن هناك بعض الأوساط الفلسطينية التي تروج لمثل هذا الطرح.

إيجابيات هذا الطرح:

تكمن إيجابية هذا الطرح، بحسب المروجين له، انه في حال استمر الصراع في الضفة دون غزة، وإذا ما قررت إسرائيل التخلي نهائياً عن احتلالها للقطاع وفتحت الحدود والمعابر، فإن ذلك قد يساهم في الحفاظ على المشروع الوطني من الانهيار كلياً لأنه يتيح لغزة إدارة نفسها بنفسها.

كما أن هذا الخيار يمنح لأبناء الشعب الفلسطيني فرصة اختبار حكم حماس كونها الإدارة هناك التي ستتحمل كامل المسؤولية عن تأمين ودفع الرواتب.

سلبات هذا الطرح:

من شأن هذا الطرح أن يعمق الانقسام بين أبناء الشعب الفلسطيني. كما أنه يتضارب مع نضال منظمة التحرير الفلسطينية طوال الأربعين سنة الماضية والتي نجحت في توحيد أهداف ورؤى وتطلعات الشعب الفلسطيني وعملت على ردم الفجوات ما بين التجمعات المختلفة لأبناء الشعب العربي الفلسطيني.

وأن التساوق مع الطرح السابق يضع الشعب في تناقض مع الذات ويتنكر للتضحيات الجسام التي قدمها الشعب الفلسطيني الذي سيبدو وكأنه يمشي في الاتجاه المعاكس. وقد يساهم القبول بهذا الطرح في تعزيز توجهات الاحتلال الساعي إلى التقسيم الجغرافي ما بين مختلف المدن والمناطق الفلسطينية

الواقعة في الضفة الغربية. ولربما قد يقوم الاحتلال بحصر الدولة الفلسطينية في غزة فقط، مع مواصلة قضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية لإقامة إدارات محلية والقضاء على السلطة فيها. وهذا ما يمكن استشفافه من خلال الممارسة الاحتلالية على الأرض. فعلى سبيل المثال، يرفض الساسة الإسرائيليون السماح للسلطة بتنفيذ خططها الأمنية في مدن: نابلس، رام الله أو أريحا.

الخروج من المأزق

وقبل الخوض في سبل الخروج من المأزق والعمل على تنظيم العلاقة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة ينبغي إيجاد الإجابات للأسئلة التالية:

- كيف سيتم معالجة الانقسام وعلى حساب من؟ وهل سيتم التنازل عن محددات المجتمع الفلسطيني الديمقراطي؟
- هل يتعين الموافقة على نظام إسلامي في فلسطيني، وهل من مصلحة الشعب الفلسطيني إقامة نظام حماس الإسلامي؟
- ما الذي يتعين دفعه للحفاظ على الاختلاف، وما الذي يتعين دفعه جراء الانقلاب على المشروع الوطني؟
- هل تستطيع حكومة محلية في غزة البقاء والحياة في معزل عن النظام الدولي؟
- وما هو ثمن تغليب الشرعية المحلية على الشرعية الوطنية وما انعكاسات ذلك شعبيا؟

وبعد النقاش المستفيض أوصى المشاركون بما يلي:-

أولا - التمسك بالمشروع الوطني:

طالما أن الشعب الفلسطيني ما زال يمر بمرحلة تحرر وطني تتصف بما يلي:

1. انقسام الشعب الفلسطيني سياسيا وديمغرافيا وإن كان ذلك الانقسام مؤقتا.
2. وجود مناخ أميركي لتفتيت المنطقة، كما حصل مع قرار الكونغرس بخصوص العراق، وكما هو الوضع في لبنان والسودان، مما يسهل تقسيم فلسطين.

وعليه، يتعين التمسك بالقواسم المشتركة بين أبناء الشعب الفلسطيني، حيث أن توحيد الشعب الفلسطيني في إطار برنامج سياسي موحد لم ينجز لغاية الآن. كما ينبغي التمسك بخيار إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في حدود عام 1967. وتأكيد التمسك بالمشروع الوطني مع تحديد معالمه وعدم القيام بتجزئته كونه يعكس طموحات شعب واحد. هذا مع التأكيد على أن طبيعة النظام السياسي في فلسطين قد جرى تحديده بموجب وثيقتين هما وثيقة الاستقلال الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 والقانون الأساسي الفلسطيني. وفي ظل الاحتلال تحدد طبيعة النظام الفلسطيني بالتوافق بين أبناء الشعب ورفض الاحتكام للحسم العسكري.

وهذا يستدعي تعزيز اتجاه الوحدة الوطنية والاحتكام للشعب والمؤسسات التشريعية والقوانين لحل الخلافات، إضافة إلى الالتزام بالاتفاقات الساعية لتعزيز الوحدة الفلسطينية مثل اتفاق القاهرة ومكة وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية، والحفاظ على حماية دورية الانتخابات.

ثانيا - العودة للحوار الديمقراطي:

ورغم أن بعض المشاركين شددوا على عدم محاوره من يرفضون المشروع الوطني والذين يتبنون أيديولوجية تتناقض معه، إلا أن الرأي السائد وسط الحضور كان يدعم الحوار الجاد والصادق لاستعادة الوحدة الوطنية على أسس سياسية وديمقراطية، حيث أن أي خيارات أخرى قد لا تضمن الوحدة السياسية وتضرب المشروع الوطني وتؤدي إلى تفتيت الوحدة السياسية والجغرافية. كما يتعين التشديد على أن الديمقراطية هي الوسيلة الأساسية لحل الخلافات، وأن الذهاب إلى الانتخابات سيساهم في إعادة توحيد الشعب.

ثالثا - رفض التدخل الخارجي:

المطلوب من الشعب الفلسطيني تعزيز منعه الداخلية ضد التدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية.

رابعا - ردم الهوة بين جناحي الوطن:

يجب العمل على ردم الهوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال القيام بتخطيط وتنفيذ خطة تنمية متوازنة، تشمل تحديث الأساليب الإدارية.

خامسا - الحوار مع غزة:

أوصى المشاركون بإجراء حوار مع القيادات الوطنية في غزة وناشطي المجتمع المدني عبر نظام الدائرة الكهربائية المغلقة (الفيديو كونفرنس).

الخلاصة:

خلاصة القول أن المطلوب من حماس تغليب المصالح الوطنية على مصلحتها الحزبية الضيقة والعمل على إنقاذ نفسها من مشروع غزة الإسرائيلي من خلال الإقدام على خطوة تراجعية علنية لفتح الطريق للجلوس على طاولة الحوار التي تجمع الأطراف الموقعة على وثيقة الاتفاق الوطني. ومن مصلحة حماس العمل سريعا على إنهاء الوضع القائم في غزة، حيث العسكرية التبيلية تاريخية في ذلك. هذا مع التنويه إلى أن ما يسيطر على حماس حاليا هي بعض المجموعات العسكرية التي تعتقد أنها صاحبة الربط والحل في القضية الفلسطينية.

هذا في حين يطالب الآخريين بمواصلة العمل ضمن الوسائل السلمية والديمقراطية لإقناع حماس بعزلتها، وذلك من خلال القيام بالعديد من الفعاليات على الأرض في غزة والضفة يحضر لها بشكل جيد. وعليهم في غزة العمل الجاد على خلق نموذج ايجابي في مواجهة النموذج السلبي الذي تخلقه حماس.